الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **١٠٥**

الخميس، ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونيتي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ١٦ من جدول الأعمال في جلستها العامة الحادية والسبعين، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبغية تمكين الجمعية العامة من البت في مشروع القرار المعروض عليها اليوم، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ١٦ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ١٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦ من جدول الأعمال (تابع)

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

مشروع القرار (A/68/L.54)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أيضا أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إحالة البند ١٦ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ولتمكين الجمعية العامة من البت سريعا في مشروع القرار، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند ١٦ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع في النظر فيه فورا؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في البت في مشروع القرار A/68/L.54، المعنون ”طرائق استعراض الجمعية العامة لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات“.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.54؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.54 (القرار ٣٠٢/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أُذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق. وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): لقد تشرف وفد بلدي بالتفاوض على القرار ٣٠٢/٦٨، وصولا إلى نهايته المنطقية وذلك بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين. وعلى الرغم من طول فترة المفاوضات التي طال أمدها لما يقرب من ستة أشهر، فإن الشوط الذي قطعناه من مواقف بدا أنه لا يمكن سد الفجوات في ما بينها إلى الحل النهائي الذي اعتمدناه في شكل قرار اليوم يمثل حقا نبأ سارا لجميع عمليات التفاوض المتعددة الأطراف الأخرى في الأمم المتحدة.

وأود أولا أن أسجل خالص تقديرنا للميسرين، الممثلين الدائمين لتونس وفنلندا، على قيامهما بدور بناء للغاية في هذه العملية وعلى قيادتهما في سياق التوصل إلى أكثر الحلول ودية. ولا بد لي أيضا أن أشكر وفدي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأن أشيد بهما على نهجهما البناء والاستشرافي خلال المفاوضات، والذي ساعدنا على التوصل إلى حل يمثل مكسبا لجميع الأطراف. كما أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين على ما قدمته من دعم وعلى إسهاماتها الموضوعية في التوصل إلى حل وسط بشأن هذا الموضوع.

لقد تمثلت مهمتنا في إيجاد حل للمسائل الخمس في القرار، ألا وهي، توقيت الاستعراض وهيكله وشكله والمشاركة فيه ووثيقته الختامية. والقرار، الذي أكمل بنجاح إجراء الموافقة الصامتة، هو خير شاهد على أفضل سبيل للمضي قدما بشأن المسائل الخمس جميعا.

فقد تمكنا من ضمان مركزية دور الجمعية العامة وعلو منزلتها في هذه العملية. وصدر التكليف بإجراء الاستعراض بوصفه ''عملية تفاوض حكومية دولية''، تأخذ في الاعتبار المدخلات المقدمة من الدول الأعضاء والدول المراقبة والمراقبين وجميع أصحاب المصلحة المعنيين بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وهو يضمن اجتماع قادتنا ''على أعلى مستوى ممكن'' في إطار اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر من العام القادم لاعتماد نتائج مفاوضاتنا الحكومية الدولية. والأهم من ذلك، أنه يُبقي التركيز بشدة على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية وسد الفجوة الإنمائية. ويُنتظر أيضا أن يتناول التحديات التي ظهرت منذ عام ٢٠٠٥، مع الاحترام الكامل لولاية برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

لذلك، فإننا نتطلع إلى بدء الاستعراض الشامل في حزيران/يونيه من العام المقبل ضمن هذه الجمعية العامة، وطبقا لنظامها الداخلي المعمول به، والذي جرى تحديده أيضا باعتباره الأساس المرجعي التوجيهي لهذه العملية في نص القرار. ونود أن نؤكد للرئيس التزام وفد بلدنا الثابت بضمان التوصل إلى وثيقة ختامية استشرافية وجوهرية وعملية المنحى، تتيح بشكل كامل استفادة الجميع وخاصة البلدان النامية من الإمكانات الهائلة التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سرور الولايات المتحدة الانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣٠٢/٦٨، وهي تتطلع إلى العمل مع الجمعية العامة ومجتمع أصحاب المصلحة المتعددين خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٥. إننا نقدر كثيرا القيادة الممتازة للممثلين الدائمين لفنلندا وتونس فيما يخص إدارة المفاوضات التي أدت إلى اتخاذ القرار الذي نعتقد أنه يوفر آلية للجمعية لتنفيذ الولاية الناشئة عن برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٥. ونود أيضا أن نشكر جميع الزملاء الذين تعاونوا لصياغة هذا القرار الذي يحظى بتوافق الآراء.

ومن دواعي سرور حكومة بلدي أن الاجتماع الرفيع المستوى سيتيح مشاركة قوية من جانب أصحاب المصلحة المتعددين. وخلال السنوات التي تلت القمة العالمية الأصلية لمجتمع المعلومات، اعتمد المجتمع الدولي بشكل متزايد العمليات المفتوحة والشاملة للجميع التي تنطوي على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، الأمر الذي يسر النجاح غير العادي لمجتمع المعلومات. وقد اعترفت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذلك النجاح وبأهمية نموذج أصحاب المصلحة المتعددين لدى ترتيب المشاركة في هذا الحدث. وقد أكدت أحداث نُظمت مؤخرا، مثل ”مونديال الإنترنت“ في البرازيل، تزايد الدعم العالمي لنهج أصحاب المصلحة المتعددين حيال إدارة الإنترنت ووضع السياسات.

وستواصل الولايات المتحدة الوقوف بقوة إلى جانب مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين ضد أية محاولات لتقويض النموذج الذي جعل دينامية مجتمع المعلومات واتساع نطاقه أمرا ممكنا. كما أنه من دواعي سرورنا أن الاجتماع الرفيع المستوى سيراعي المدخلات المقدمة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين في القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وقد ساهم جميع أصحاب المصلحة في التنفيذ الناجح لمؤتمر القمة ويستحقون إتاحة الفرصة لهم لإسماع صوتهم في استعراض السنوات العشر. وبالمثل، يسعدنا إعادة تأكيد الطرائق على دور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفها جهة اتصال فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة على نطاق المنظومة. واللجنة هي أفضل مكان لإجراء استعراض موضوعي للقمة يستند إلى الأدلة والبيانات وتقديم نتائجه إلى الجمعية العامة.

وتعتقد الولايات المتحدة أن هذا الحدث سيساعدنا على تجاوز التحزبات السياسيةة والأيديولوجيات المرتبطة بالماضي صوب حل المشكلة وسيعود بنا إلى ولاية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المتمثلة في بناء مجتمع معلومات يركز على الأفراد وعلى التنمية ويتسم بالشمول، من شأنه أن يتيح للأفراد والمجتمعات المحلية والشعوب الاستفادة من كامل إمكاناتهم من أجل تعزيز تنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم.

السيد مولينيدو كلاروس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإنكليزية): ترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين باتخاذ القرار ٣٠٢/٦٨ بشأن طرائق استعراض الجمعية العامة لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في هذه الجلسة.

ويشير القرار إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدتهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأقرتهما الجمعية العامة، فضلا عن التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، والذي طُلب فيهما من الجمعية العامة أن تجري استعراضا شاملا في عام ٢٠١٥ لتنفيذ نتائج القمة العالمية. وترغب مجموعة الـ ٧٧ والصين في تأكيد موقفها المتمثل في أنه بينما نريد أن ينعقد الاجتماع الرفيع المستوى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على مستوى القمة، فإن الجملة المستخدمة في القرار – ”على أعلى مستوى ممكن“ – لا تحول دون إمكانية حضور قادتنا على أعلى مستوى لدى اعتماد الوثيقة الختامية. ونظرا لأهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالنسبة للبلدان النامية، نود أن نؤكد للجمعية مشاركة قادة مجموعة الـ ٧٧ على أعلى المستويات في الاجتماع الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر من العام المقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، مما يثلج صدورنا أن نلاحظ الاعتراف بالشاغل الرئيسي للبلدان النامية المتمثل في سد الفجوة الرقمية باعتباره أحد العناصر الرئيسية لنطاق قرار اليوم. وقد تمكنا أيضا من ضمان أولوية ومركزية الجمعية العامة باعتبارهما عنصرين رئيسيين في عقد الاستعراض الشامل، من دون أي انحراف عن النظام الداخلي المعمول به للجمعية. ومن دواعي سرور مجموعة الـ ٧٧ والصين إعادة التأكيد على أن الجمعية العامة هي هيئة متعددة الأطراف وليست هيئة أصحاب مصلحة متعددين وعلى أنه تم بنجاح في نص القرار مقاومة أي محاولة لتغيير طابعها وطبيعتها.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعتقد أن الاستعراض الشامل للجمعية لن يقيم فحسب التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ عام ٢٠٠٥، ولكنه سيتناول أيضا فجوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحتملة والمجالات التي تتطلب تركيزا مستمرا، وكذلك التصدي للتحديات المتعلقة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وتمثلت نقطة هامة أخرى تطلبت النظر فيها في أن الاستعراض الشامل لا ينبغي أن ينبني على إسهامات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وحدها، بل ينبغي أن يقوم على جميع الإسهامات ذات الصلة، بما في ذلك أولا وقبل كل شيء ما تقدمه الدول الأعضاء والدول المراقبة.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشكر منسقها، وفد الهند، على تفاوضه الناجح بشأن القرار بالنيابة عن المجموعة، فضلا عن الإشادة بالدور البناء لشركائنا الذين ساعدونا على التوصل إلى حل متفق عليه.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة لاتخاذ القرار ٣٠٢/٦٨ بشأن طرائق استعراض السنوات العشر لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وأود أيضا أن أشكر الممثلين الدائمين لفنلندا وتونس، السفيرين يارمو فينانن وخالد الخياري، على مساعدتنا فيما يخص الولاية المنصوص عليها في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

ونعرب أيضا عن تقديرنا لوفد الهند على تمثيل مجموعة ال ٧٧ والصين بشكل جيد ولموظفي الأمانة العامة الذين حوّلوا بعناية الاتفاقات الموضوعية للدول الأعضاء إلى نص يخلو حتى من أدنى التعديلات التحريرية غير المقصودة.

ويعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويود أن يقدم التعليقات التالية بصفته الوطنية.

يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تضطلع بدور تحفيزي في مساعدة البلدان النامية على بلوغ الأهداف العامة المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠) المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)

وفي الواقع، أحرزنا تقدما جيدا بشأن ولاية مؤتمر ريو+ ٢٠ من خلال وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة ذات الطابع العالمي والتي تراعي المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما قدرات كل منها. وقد اعتمد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ١٧هدفا يوم السبت، ١٩ تموز/يوليه، بالإضافة إلى ١٦٩ هدفا صيغت في إطار سرد موضوعي وارد على شكل مقدمة. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مذكورة صراحة في الأهداف ٤ و ٥ و ٩ و ١٧. وهذا يعني أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية أقر بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

والفتيات إلى جانب البنية التحتية والتصنيع، وبأنها عوامل تمكين هامة تحت العنوان الفرعي المتعلق بالتكنولوجيا في إطار الهدف ١٧ الذي يتناول وسائل التنفيذ.

ويحدد ذلك بوضوح معايير عالية للاستعراض العشري ولمتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. كما أنه يقيم صلة واضحة وطبيعية بين مؤتمر القمة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي سينتهي العمل في إعدادها وستُعتَمَد في السنة المقبلة. ويتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده الرامية إلى سد الفجوة الرقمية، وبالتالي الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويتطلب ذلك توجيه الأموال بصورة مناسبة ومستدامة للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة شبكات وخدمات النطاق العريض، فضلا عن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وقد أشارت أهداف التنمية المستدامة أيضا إلى إنشاء آلية عالمية تابعة للأمم المتحدة لتيسير التكنولوجيا والتشجيع على إنشاء بنك للتكنولوجيا، فضلا عن بناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٧ .

ويولي بلدي أيضا أهمية قصوى لمسألة إدارة شبكة الإنترنت بطريقة تتسم بالانفتاح والشفافية والديمقراطية. ونحن بحاجة إلى ضمان أن تظل الإنترنت حيزا آمنا للاستخدام العام، وأن تحظى فيها الحريات المدنية والفردية بالاعتراف والحماية الكاملين وألا تُنتهك هذه الحريات بذرائع الأمن القومي أو الرقابة الشرطية أو لأي اعتبارات استخباراتية.

ولكي تجري مناقشة هذه المسألة على أعلى مستوى، عقدت البرازيل الاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن مستقبل إدارة الإنترنت (موندیال الإنترنت)، في ساو باولو في نيسان/أبريل. واتفق المشاركون على أن ممارسة الرقابة بصورة منهجية أو على نطاق واسع أو بشكل عشوائي تقوض ثقة مستخدمي الشبكة وتؤدي إلى تآكل الثقة في إدارتها، علاوة على كونها انتهاكا لحق الإنسان في الخصوصية وتعديا على الحريات الأخرى من قبيل حرية التعبير والرأي. وهي تقوض أيضا الدور الذي تضطلع به شبكة الإنترنت بوصفها منبرا لممارسة الأعمال التجارية وتطوير القطاع الخاص وتضر بثقة الملايين من المستهلكين فيها عن طريق إفشاء معلوماتهم الشخصية.

ويتعين علينا فك الاشتباك المفتعل بين حرية التعبير والخصوصية من جهة، وأمن الفضاء الإلكتروني، من جهة أخرى. وما دامت لا توجد أي ضمانات للحفاظ على خصوصية تدفق المعلومات، فإنه لا يمكن أن يكون التعبير حرا كذلك. ويظهر تقرير نُشر مؤخرا بناء على مقابلات شملت قرابة ١٠٠ شخص كيف أن الرقابة الواسعة النطاق والسرية تقوضان حرية الصحافة على سبيل المثال. ويجري الحد من التغطية الصحفية لمسائل ذات أهمية كبيرة للجماهير لأن تعقيد البرامج ونطاقها غير المعلن، بالإضافة إلى عدم وضوح الأسس القانونية التي تقوم عليها، يزيدان من المخاطر بالنسبة للأشخاص الذين قد يفكرون في التحدث إلى الصحفيين.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فقد ذكر مجلس الأمن مرارا أنه يجب أن تمتثل التدابير المتخذة في هذا المجال لجميع الالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الدولي، وخاصة قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني. وتشكّل هذه الأبعاد الحساسة للاتجاه الجديد نحو إقحام الجانب الأمني على نحو جامح في الفضاء الإلكتروني سببا إضافيا يدعو إلى مواصلة النقاش حول إيجاد إطار قانوني يكفل الحقوق وإدارة شبكة الإنترنت بصورة ديمقراطية واستخدامها بصورة سليمة على الصعيد الدولي، سواء كان ذلك في مجلس حقوق الإنسان أو في منتدى إدارة الإنترنت أو في إطار المتابعة لمؤتمر القمة.

وأعرب المشاركون في موندیال الإنترنت أيضا عن رأيهم القائل بأن ثمة حاجة ملحة إلى تحويل ”شركة الإنترنت للأسماء

والأرقام المخصصة“ إلى منظمة دولية حقيقية وأن تتخلص من هيكلها الإداري الحالي الذي ما زال خاضعا لرقابة كاملة أحادية الجانب من قبل حكومة بلد واحد. ومن الضروري أن تكون هذه الشركة أكثر عالمية وأكثر تمثيلا وشرعية. ووفد بلدي على اقتناع بأن الأمم المتحدة لا تزال هي المحفل الأنسب لمناقشة تلك المسألة الملحة وللمضي بهذه العملية قدما.

وتسلط خبرة البرازيل في هذا المجال الضوء على أهمية وضع نموذج لإدارة الإنترنت يقوم على تعدد أصحاب المصلحة ويكفل المساواة بين أصوات وآراء جميع المشاركين دونما استثناء ويتفاعل فيه القطاع العام والقطاع غير الهادف إلى الربح والقطاع الخاص دون أن يبطل أحدها دور الآخر، ويتسق فيه تعدد أصحاب المصلحة مع تعددية الأطراف. ولا ريب أن نموذجا كهذا سيمثّل تحسينا لنموذج الإدارة الحالي الأحادي الجانب الذي لا يكفل حماية الحريات المدنية والمصلحة العامة بالقدر الكافي.

وأخيرا، تعرب البرازيل عن أسفها لعدم تمكن الفريق العامل التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من الاتفاق على التوصيات الخاصة بالتنفيذ الكامل لولاية القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون في إطار برنامج عمل تونس. وقد حدد القرار المتخذ اليوم موعدا نهائيا جديدا هو حزيران/يونيه ٢٠١٥، ويجب الوفاء به.

وأشكر الرئيس على دعوة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى المشاركة في مناقشة مثل هذه المسائل البالغة الأهمية في وقتنا الحاضر.

السيد الميساوي (تونس) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره الخالص لإسهام الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عملية التفاوض التي أفضت إلى اعتماد نص القرار ٣٠٢/٦٨.

ونرى أننا قد أكدنا، من خلال اعتماد هذه المجموعة الشاملة من الطرائق الواردة في النص، على التزامنا بضمان التنظيم الناجح للاستعراض الشامل المقرر إجراؤه في السنة المقبلة، فضلا عن ضمان نجاح نتائجه. كما يدل اتخاذ القرار اليوم بتوافق الآراء على هدفنا المشترك المتمثل في ضمان نجاح الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع مراعاة الدور الحاسم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير مجتمعنا. وفي الواقع، فقد ساعدتنا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أن نكون أكثر إنتاجية وفعالية عن ذي قبل في تلبية تطلعاتنا إلى التنمية المستدامة وإلى حياة أفضل. ولكن تقترن بهذه الفرص الجديدة تهديدات جديدة يتعين التصدي لها.

وإذ ندرك الفرص والتحديات المقترنة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة، اقترحت تونس، من جانبها، منذ عام ١٩٩٨ عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات واستضافت مرحلتها الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقد اعتمد مؤتمر القمة وثائق بالغة الأهمية: إعلان المبادئ وخطة عمل جنيف والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات. وعلاوة على ذلك، فقد كان لنا الشرف – باسم رئيس الجمعية العامة – أن تولينا، جنبا إلى جنب مع فنلندا، تيسير المشاورات بشأن طرائق الاستعراض الشامل المقبل الذي ستجريه الجمعية العامة بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وفي الختام، أود أن أضيف أن تونس على استعداد لتقاسم إسهاماتها والدروس المستفادة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما نمضي قدما نحو عملية الاستعراض الشامل في العام المقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

أود أن أعرب عن خالص شكري لسعادة السيد يارمو فينانن، الممثل الدائم السابق لفنلندا، وسعادة السيد محمد خالد خيري، الممثل الدائم لتونس، اللذين أجريا باقتدار وصبر كبيرين المناقشات والمفاوضات المعقدة في إطار المشاورات غير الرسمية.

وإنني على يقين من أن أعضاء الجمعية سينضمون إليّ في الإعراب لهما عن عميق تقديرنا.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. في البداية، نود أن نشكر الممثلين الدائمين لفنلندا وتونس على جهودهما المتواصلة في تيسير التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء بشأن طرائق الاستعراض الشامل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

لا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين التزاماً قوياً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. ونحن نعلق أهمية كبيرة على الهدف الأساسي من القمة العالمية لمجتمع المعلومات وهو استخدام التكنولوجيا لتحسين حياة الشعوب وسد الفجوة الرقمية. اعترف جدول أعمال تونس بالدور المتنامي الذي تضطلع به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ليس فقط كوسيلة للاتصال، ولكن أيضاً بوصفها عاملاً تمكينياً تنموياً، كأداة لتحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما نتطلع قدماً إلى الجلسة رفيعة المستوى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نود أن نؤكد على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين في إدارة الإنترنت، وضمان المساءلة والشفافية والاستقلالية عن المصالح الخاصة. إن المشاركة الفعالة والمجدية، والمدخلات والمشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة – في العملية التحضيرية وفي الجلسة رفيعة المستوى بحد ذاتها – هي الشواغل الرئيسية بالنسبة لنا. ويحدونا الأمل في أن يأخذ الاستعراض المقبل في الاعتبار كامل الاستعراض العشري الذي يسره الاتحاد الدولي للاتصالات في حزيران/يونيه ٢٠١٤، فضلاً عن الحدث الذي استضافته اليونسكو في شباط/فبراير ٢٠١٣.

أكّدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الإمكانات المتوافرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، ونحن نتطلع قدماً إلى المشاركة البناءة في الاستعراض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

منع نشوب الصراعات المسلحة

(ب)تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها.

مشروع القرار (A/68/L.55)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند الفرعي (ب) من البند ٣٣ من جدول الأعمال، واتخذت القرار ٢٦٢/٦٨، في جلستها العامة الـ ٨٠ المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ .

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا ليعرض مشروع القرار A/68/L.55.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرارA/68/L.55، المعنون ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع نشوب النزاعات وحلها“، بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة التي تأسست في عام ٢٠١٠. ويشترك في رئاسته تركيا وفنلندا، ويتألف حالياً من ٣٩ دولة عضواً، و ٨ من المنظمات الدولية والإقليمية، أي ما مجموعه ٤٧ عضواً.

وليس من قبيل الصدفة أن مشروع القرار سيكون ثالث مشروع قرار تبادر به مجموعة أصدقاء الوساطة، لكي تعتمده الجمعية العامة. إن المجموعة على اقتناع بأن الوساطة هي أداة رئيسية لميثاق الأمم المتحدة، وهي تتصل بجميع مراحل دورة الصراع، من منع نشوبه إلى تسويته ومن ثم تنفيذ النتائج المتفق عليها. وتسعى المجموعة إلى تشجيع الاستخدام الأمثل لها.

ونحن نعتقد أن الوساطة تستمد قوتها من كونها قائمة على التراضي، وتساعد في إنقاذ الأرواح والموارد الثمينة والحد من المعاناة الإنسانية، وبالتالي تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق سلام دائم وتمهيد الطريق للتنمية المستدامة. وتصبح هذه الصفات أكثر أهمية في هذه المرحلة حيث يواجه المجتمع الدولي تحدياً متزايداً بسبب الصراعات والمنازعات في العديد من مناطق العالم.

في عام ٢٠١١، اعتمدت هذه الهيئة بتوافق الآراء أول قرار لها على الإطلاق بشأن الوساطة وهو القرار ٢٨٣/٦٥، الذي كان قراراً شاملاً بشأن الوساطة. وفي عام ٢٠١٢، تم اعتماد قرارٍ ثانٍ – القرار ٢٩١/٦٦ – الذي يطلب إلى الجمعية العامة إعادة النظر في هذه المسألة في دورتها الثامنة والستين الجارية. عالج القرار الأول الإطار المعياري للوساطة، بتناول العديد من الجوانب ذات الصلة، بما في ذلك المبادئ، وتوفير الموارد، وتعزيز القدرات، وتعزيز دور المرأة، وتشجيع التعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.

وهذه المرة، قررت مجموعة أصدقاء الوساطة جعل أحد تلك الجوانب موضوع مشروع القرار، أي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور هام تقوم به في الوساطة. ولتسليط الضوء على القيمة التي تضيفها، سأقتبس من مشروع القرار:

”وإذ تسلّم بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تفيد جهود الوساطة من خلال ما تتوخاه من نهج محددة نابعة من القرب الجغرافي والثقافي والتاريخي، فضلاً عما لديها من معلومات تتعلق بحالات نزاع محلية محددة، في حدود ولاية كل منها، وأن تسهم في منع نشوب النزاعات المسلحة وحلّها“.

في الواقع، هناك العديد من الأمثلة السابقة والحديثة حيث أدّت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دوراً رئيسياً، سواء من خلال قيادة عمليات الوساطة أو دعمها. ومع ذلك، فلكي تؤدّي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هذا الدور، يجب أن تزود بما يلزم من الولايات والقدرات. ومن دون هذه القدرات، لا يمكن للدور الذي تقوم به إلا أن يكون محدوداً، خصوصاً مع الأخذ في الاعتبار أن الاحتراف في مجال الوساطة آخذ في الازدياد. يسعى مشروع القرار إلى تشجيع بناء مثل هذه القدرات.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على الجهود التي تبذلها العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل بناء قدراتها في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات وحلها، ومن ضمنها الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون الإسلامي، التي هي أعضاء في مجموعة أصدقاء الوساطة. كما نثني على المنظمات الأخرى، بما في ذلك المنظمات الأفريقية

دون الإقليمية، لمشاركتها في العملية أو بنائها قدرات مماثلة، الأمر الذي يتجسد في مشروع القرار على النحو الواجب.

وكما أبرز أول قرار بشأن الوساطة، هنالك حاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة. وقد أبلغت إدارة الشؤون السياسية أنها عملت جنباً إلى جنب مع هذه المنظمات في أكثر من ٧٠ في المائة من الوساطات التي شاركت فيها في عام ٢٠١٣.

ونعتقد أن التفاعل يستحق مزيداً من التشجيع والتعزيز لتحقيق نتائج أكثر فعالية في جهود الوساطة، وبالتالي الإسهام في تحقيق السلم والأمن العالميين. ولذلك، من خلال مشروع القرار، سعت مجموعة أصدقاء الوساطة لزيادة تعزيز هذه الشراكات والتعاون بين تلك المنظمات والأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة والجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالوساطة.

نود أن نؤكد على أن مشروع القرار ليس ذا تركيز محدد على نزاع بعينه أو عملية وساطة محددة، بل إن نهجه مواضيعي بحت. والغاية منه، كما في القرارات السابقة بشأن الوساطة، هي الإسهام في الإطار المعياري. عموماً، فإن مشروع القرار يسعى إلى تشجيع العمل بموجب الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة واستخدامهما الأمثل. وسيورد ممثل فنلندا ملخص العناصر الأخرى الواردة في مشروع القرار بعد اعتماده، كما سيتكلّم بصفته ميسّراً.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لشكر جميع الوفود على مشاركتها النشطة ونهجها البناء ومرونتها خلال عملية التفاوض. نود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار.

كما نشكر الأمانة العامة، ولا سيما وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، التي وفرت لنا ما يلزم من معلومات وآراء ثاقبة أثناء إعداد مشروع القرار والتفاوض بشأنه.

لدينا الآن مشروع قرار، وللمرة الأولى، يركّز تحديدا على وساطة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويحدونا الأمل في أن مشروع القرار سوف يُستخدم للاستفادة المثلى من الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها، وهو بذلك يُسهم في التنمية المستدامة والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.55، المعنون ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها“

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/68/L.55، بالإضافة إلى تلك الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، إنضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: أستراليا، أفغانستان، إندونيسيا، أوكرانيا، البحرين، بليز، بيرو، ترينيداد وتوباغو، تيمور – ليشتي، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، ساموا، السلفادور، صربيا، غيانا، غينيا، فرنسا، فيجي، الكاميرون، الكونغو، لبنان، ليسوتو، مالطة، منغوليا، ونيجيريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/65/L.55؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.55 (القرار ٣٠٣/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، هل لي أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد لورد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة الانضمام إلى التوافق في الآراء على القرار ٣٠٣/٦٨، بشأن الوساطة. ونشكر الذين عملوا بجد من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن النص النهائي، لا سيما ممثلي تركيا وفنلندا، اللذين قاما بدور ميسّرين للقرار.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على الالتزام القوي من جانب الولايات المتحدة بالوساطة بوصفها أداة حيوية لمنع نشوب الصراعات المسلحة، وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات، فضلاً عن التشديد على أهمية بناء القدرات في مجال الوساطة سواء داخل الأمم المتحدة أو على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

وبينما نرحب بالقرار، نود أن نسلط الضوء على خيبة أملنا في احتوائه على لغة تشير إلى تقرير المصير والاحتلال الأجنبي، والتي تقع خارج نطاق المسألة قيد النظر.

وعلى الرغم من تلك الإشارات، يمثل القرار المعتمد خطوة هامة على الطريق إلى تعزيز إحدى أهم وظائف الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه يزيد الوعي في أوساط المجتمع الدولي بشأن أهمية الوساطة على الصُعُد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ويجب علينا أن نواصل البناء على الرسالة القوية للقرار. وفي هذا الصدد، فإن الولايات المتحدة، من خلال ممثليها في الأمم المتحدة، وبوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء الوساطة، ستواصل العمل خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة وما بعدها لضمان استمرار إحراز التقدم.

السيد هويمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن ميثاق الأمم المتحدة يعترف بالدور الأساسي للوساطة في منع الصراعات وتسويتها بالوسائل السلمية، وينطوي على إمكانية تهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى سلام دائم.

لذا فمن المؤسف، من وجهة نظرنا، أن أجزاء من القرار ٣٠٣/٦٨ قد شابتها المصالح السياسية. وعلى وجه الخصوص، تعترض إسرائيل على إدراج مصطلحات تحريضية لا تمت بصلة للموضوع قيد البحث، ويقتصر عملها على إفراد إحدى الدول الأعضاء بعينها.

طوال عملية المشاورات، شاركت إسرائيل مشاركة بناءة في المفاوضات، ولكن بعض الدول رفضت التوصل إلى حل توفيقي، فأثبتت أنها أكثر اهتماماً بإحراز النقاط على حساب إسرائيل من اهتمامها بإيجاد حلول بناءة والتوصل إلى نص يمكن أن يُعتمد بتوافق الآراء.

وفي حين أن إسرائيل لم تدعُ إلى إجراء تصويت على القرار، إلا أنها تعترض على استخدام مصطلحات تؤدّي إلى نتائج عكسية. ونشدد على أن المصطلحات لا ينبغي أن تُدرج في القرارات المستقبلية، أو يُنظر إليها على أنها صيغة متفق عليها في المفاوضات المقبلة.

السيد بونسر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): على الرغم من أن كندا كانت من المشاركين النشطين في المفاوضات، فإنها تشعر بالأسف إزاء اختيار بعض الوفود تسييس العملية بتضمين لغة الاحتلال الأجنبي غير المناسبة في القرار ٣٠٣/٦٨، والتي لا تعزز بصورة بناءة موضوع الوساطة. ومع ذلك، نظراً لأهمية هذه المسألة، وبروح من الحل التوافقي، انضمت كندا لتوافق الآراء بشأن القرار.

السيد مناتساكنيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تدرك أرمينيا العناصر العملية الواردة في الفقرات منطوق القرار المتعلق بتعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها (القرار ٣٠٣/٦٨). وفي الوقت نفسه، نشير إلى أن مشروع هذا القرار عند البدء به كان يهدف إلى التركيز على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الوساطة.

ونأسف أن نلاحظ أن النص الذي تم التفاوض عليه قبل إقراره كانت تعوزه الصراحة في نهاية المطاف عند الإقرار

بنشاطات معينة للوساطة الجارية على مستوى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً للولايات المتفق عليها. ومن الواضح أن الوساطة الفعالة وذات المصداقية تهدف إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع نشوب النزاعات وحلها على نحو مبني على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا يمكن أن يكون الأمر خلافاً لذلك. ويبرز الميثاق، بدوره، في المادة ١ الغرض من المنظمة وهو

”إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الملائمة الأخرى لتعزيز السلم العام“

لا يمكن تشويه مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو تقييدها أو جعلها مشروطة. لكل عملية وساطة طابع مختلف وتتناول حالات متميزة تختلف عن غيرها. ولذلك من الحتمي في كل عملية وساطة معينة أن تنبثق مجموعة محددة من المقترحات الرامية إلى إدماج المبادئ والعناصر والتدابير استنادا للقانون الدولي الذي يجسّد على أفضل وجه تسوية معقولة من أجل التوصل إلى حل دائم لحالة صراع معينة.

ومن المؤسف أن ديباجة القرار المتخذ اليوم تطبق نهجا انتقائيا حيال مبادئ التسوية السلمية للمنازعات ومنع نشوب النزاعات وحلها، دون مراعاة للتمايز في أنشطة الوساطة. فالوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها عملية بالغة الحساسية. غير أن القرار يفتقر إلى درجة الحساسية اللازمة في التعامل مع الوساطة. ومن ثم، فإن أرمينيا تنأى بنفسها عن توافق الآراء وتأسف لأن نص القرار لم يحظ بموافقة الجميع. وفي الوقت نفسه، لا نزال ملتزمين بمواصلة الجهود البناءة الرامية إلى بناء توافق حقيقي في الآراء بشأن النص في المستقبل. فالوساطة يجب أن تكون مبنية على القبول، وكذلك هذا القرار.

وبما أن أنشطة الوساطة ذات أهمية مباشرة لأرمينيا، أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن الشكر والتقدير للدعم الكامل المقدم من المجتمع الدولي بوجه عام، ومن الأمين العام على وجه الخصوص، لجهود الوساطة التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وأرمينيا لا تزال تلتزم التزاما ثابتا بهذه العملية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير، شرحا للموقف.

أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا الذي يرغب في الإدلاء ببيان.

السيد كيسالو (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر جميع الدول الأعضاء، ولا سيما مجموعة الأصدقاء، على ما أظهرته من دعم قوي وروح بناءة خلال المشاورات والمفاوضات. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمانة العامة لما قدمته من دعم، فضلا عن المنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين الذين تعاونوا بخصوص هذه المبادرة طوال الوقت. وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على بضع نقاط بخصوص القرار المتخذ اليوم ٣٠٣/٦٨.

لقد تعاظم دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وفي الوساطة. والقرار المتخذ للتو يؤكد على الدور الهام للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين ويقر بقيمتها المضافة. ويتمثل أحد العناصر الأساسية في تعزيز الشراكات. وهذا يعني، أولا، الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وثانيا، الشراكات بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وثالثا، الشراكات بين المنظمات الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة المشاركة في الوساطة. وسيعزز هذا القرار الجديد تلك الشراكات وآليات التعاون عن طريق تشجيع الأمم المتحدة

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على إجراء حوارات وتبادل الآراء والمعلومات والدروس المستفادة. وفي ميدان الوساطة الذي تتزايد فيه المنافسة، غالبا ما ينادي العاملون في هذا المجال بتحسين التنسيق والتعاون والاتساق. والعمل الجماعي أساسي للوساطة الفعالة.

ويعترف القرار بالدور الهام الذي تؤديه الجهات الفاعلة من المجتمع المدني وبخبرات وقدرات الجهات الفاعلة الوطنية ومن المجتمع المدني المشاركة في أنشطة الوساطة، ويشدد على أهمية التعاون بين المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني ووضع آليات لتحقيق هذه الغاية.

ودور المرأة في التسوية السلمية للمنازعات ومنع نشوب الصراعات وحل الصراعات أمر حيوي. والقرار الجديد يسلط الضوء على أهمية مشاركة المرأة الكاملة والفعالة ويشجع الأمين العام على مواصلة تعيين النساء على رأس أفرقة الوساطة وفي عضويتها وعلى ضمان توفر الخبرة في المجال الجنساني.

والدعم السياسي والموارد الكافية أمر أساسي لنجاح الوساطة ولتنفيذ النتائج المتفق عليها لعمليات الوساطة. وفي هذا الصدد، يدعو القرار الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم دعم سياسي ومالي مستدام وتوفير الدراية الفنية. ويسعى أيضا إلى تعزيز بناء القدرات في مجال الوساطة ويطلب إلى الأمين العام مواصلة العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك من خلال تنظيم مناسبات للتدريب وتبادل الموظفين. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمات الإقليمية مدعوة إلى تعيين جهات تنسيق لشؤون الوساطة.

وأخيرا، يدعو القرار الأمين العام إلى أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عن الوساطة، وكذلك عن السبل الممكنة لتعزيز هذا التعاون.

ويسعدنا أن القرار الجديد يطور أيضا الأساس المعياري للوساطة وهياكل الدعم العالمي لها. وهو يساعد الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الأطراف في جهودها للوساطة على أرض الواقع. كما أنه سيؤدي مرة أخرى إلى رفع شأن الوساطة في منظومة الأمم المتحدة. ويؤمن البلدان الرئيسيان المقدمان لمشروع القرار، فنلندا وتركيا، إيمانا راسخا بأن الأمم المتحدة ستواصل، بفضل القرار، تعزيز دورها بوصفها واضعة المعايير العالمية للوساطة. وبينما لن يمنع القرار وحده نشوب أي صراعات محتملة أو جارية أو يجد حلولا لها، فإنه سيزيد بالتأكيد من قدرتنا على القيام بذلك إذا استفدنا منه بصورة كاملة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وهذا البيان يحظى بتأييد البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحه للعضوية البوسنة والهرسك؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، النرويج، وهي أيضا عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا.

وأود في البداية أن أعرب عن امتناني الخاص للممثلين الدائمين لفنلندا وتركيا وأعضاء بعثتيهما على التزامهم تجاه الوساطة وعلى ما بذلوه من جهد في إعداد وتيسير هذا القرار الهام (القرار ٣٠٣/٦٨).

لقد قطع مفهوم الوساطة والاستخدام الفعلي لها في السياسة الدولية شوطا طويلا. والالتزام المتزايد باستخدام الوساطة والجهود التي تزداد أهمية باطراد لتشجيعها هما من التطورات الطيبة. والقرار المتخذ اليوم معلم بارز آخر على هذا الطريق.

ونحن نؤيد بتفان الجهود الرامية إلى تعزيز استخدام الوساطة لمنع نشوب الصراعات ولوضع حد للمنازعات وتسويتها. وهذا هو لب عمل الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، كما أنه عنصر رئيسي من عناصر النهج الشامل الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، والذي يجمع بين الإنذار المبكر والإنعاش المبكر وبناء السلام – بما في ذلك من خلال بعثاتنا المشتركة للسياسات الأمنية والدفاعية – وتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

في بيان رئاسي صادر في شباط/فبراير (S/PRST/2014/4)، شدد مجلس الأمن بشكل خاص على التعاون القوي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال الوساطة. ورحب بجهود الاتحاد الأوروبي للوساطة، بما في ذلك مساهمته الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة غرب البلقان. وأشار أيضا إلى الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى حل تفاوضي شامل بهدف ضمان أن يكون برنامج إيران النووي للأغراض السلمية بصورة حصرية.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع بدور حاسم في تسوية الصراعات بالطرق السلمية. فبفضل خبرتها ودرايتها الإقليمية المحددة، يكون لديها فهم عميق للأسباب الجذرية للصراعات وتكون في وضع جيد يمكنها من الإسهام في الحل السلمي للصراعات من هذا القبيل. كما أن مشاركتها تيسر اتباع نهج متعدد الأطراف، والذي لا يمكن أن تكون الوساطة فعالة من دونه. والشمولية والقوة المجتمعة لمختلف الجهات الفاعلة في مجال الوساطة يزيدان من فرص التوصل إلى سلام مستدام.

والمشاركة المتكافئة والكاملة للمرأة في عمليات السلام، كما يعترف قرار اليوم بحق، لا تزال أمرا ضروريا في أنشطة الوساطة. ويسرنا أيضا أن نرى مرة أخرى اعترافا واضحا بالدور الهام والقيمة المضافة للمجتمع المدني.

يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بضمان تجهيز الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تجهيزا جيدا، واستمرارها في الإسهام في منع نشوب الصراعات والوساطة والسلام المستدام. وإذ نقوم بذلك، فإننا نسهم بخبرتنا، فضلا عن الدعمين السياسي والمالي. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للاستجابة لهذه الدعوة الموجهة من خلال هذا القرار إلى مواصلة تعزيز تعاونه وشراكته مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى من أجل ضمان الاتساق والتكامل بين جهود الأطراف الفاعلة المعنية في سياق وساطة محدد.

في الوقت نفسه، فإننا نعمل أيضا بنشاط في تطوير قدرات دعم الوساطة الخاصة بنا. وقد أنشئ فريق دعم الوساطة التابع للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في عام ٢٠١١. وهو يوفر الدعم التشغيلي السريع ويسهم في إدارة المعرفة والتدريب والتوجيه. ويقيم تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف تحسين التعاون والتنسيق والاتساق والتكامل.

إننا ملتزمون بمواصلة تبادل المعلومات وتجميع أفضل الممارسات وتعزيز الحوار مع المنظمات الأخرى. ونرحب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز ودعم دور أقوى للوساطة على المستويين الإقليمي والدولي، ونشجعها. وفي هذا الصدد، تمثل الوساطة الإسبانية/المغربية في إطار مبادرة البحر الأبيض المتوسط مثالا ساطعا على أهمية المبادرات الإقليمية.

ومن واجبنا المشترك تحويل هذا القرار والالتزامات الواردة فيه إلى واقع. وسنستمر في زيادة الوعي بالوساطة لبناء القدرات واستخدامها لمنع نشوب الصراعات بشكل أكثر فعالية وللمساعدة على حل الأزمات الجارية أو المستقبلية بطريقة سلمية. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على تعزيز الوساطة وبناء الشراكات وتبادل الخبرات. وتنسيق

الجهود والرسائل الإعلامية أمر هام. ونحن نتطلع إلى مواصلة تلك المناقشات في جلسات الجمعية العامة المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣٣ من جدول الأعمال.

أود أن أقدم الإعلان التالي بشأن مكتب الجمعية العامة للدورة التاسعة والستين.

يذكر الأعضاء أنه جرى في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، انتخاب الممثلين التالية أسماؤهم رؤساء للجان الرئيسية الست للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وبالتالي، أعضاء في المكتب لتلك الدورة، وهم: اللجنة الأولى، سعادة السيد كورتيناي راتراي (جامايكا)؛ ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، سعادة السيد دورغا براساد بهاتاراي (نيبال)؛ واللجنة الثانية، سعادة السيد سيباستيانو كاردي (إيطاليا)؛ واللجنة الثالثة، سعادة السيدة صوفيا ميسكيتا بورغيس (تيمور – ليشتي)؛ واللجنة الخامسة، سعادة السيد فرانتيشيك روشيكا (سلوفاكيا)؛ واللجنة السادسة، سعادة السيد توفاكو ناثانيل مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة). وبالنيابة عن الجمعية العامة، أهنئ رؤساء اللجان الرئيسية الست للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة على انتخابهم. وبعد انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية الست و ٢١ نائبا للرئيس للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، يكون مكتب الجمعية العامة للدورة التاسعة والستين قد تشكل بالكامل، وفقا للمادة ٣٨ من النظام الداخلي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥